الفصل السادس

تجنيب مصر ويلات الحرب

اشتراك الدستوريين والسعديين فى الوزارة – متى تدخل مصر الحرب – استقالة السعديين من الوزارة بعد تقريرها « تجنيب مصر ويلات الحرب » – البرلمان يثق بسياسة الوزارة – رفض طلب السفير البريطانى اعتقال على ماهر (باشا) – تعيين حسنين (باشا) رئيساً للديوان الملكى – صحة حسن صبرى (باشا) تضعف – يسقط ميتاً وهو يتلو خطاب العرش – حسين سرى (باشا) يؤلف الوزارة – وفاة محمد محمود (باشا) – الشيخ حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين – سرى (باشا) وعلى ماهر (باشا) – رئيس النواب والحصانة البرلمانية – التجديد النصفى لمجلس الشيوخ – عزيز المصرى (باشا) يحاول الفرار بالطائرة ، ثم يختفى – اشتراك السعديين فى الوزارة – نزول قوات ألمانية بقيادة رومل وانتصاراتها فى ليبيا – وقف العلاقات مع حكومة فيشى – مركز الوزارة يتحرج – المظاهرات لرومل ضد إنجلترا – الإنجليز يزدادون حساسية إزاء الملك – جو الوزارة يزداد حرجاً – استقالة الوزارة .

رأى حسن صبرى (باشا) قبل أن يصله التكليف الرسمى بتأليف الوزارة أن يتصل بالسفير البريطانى ، وكانت بينهما مودة ، ليطمئن على ألا تتعرض وزارته بعد تأليفها لما تعرضت له وزارة على ماهر (باشا) من قبل الحكومة البريطانية ، فلما اطمأن إلى ذلك ألف الوزارة من الأحرار الدستوريين ومن السعديين ومن المستقلين .

ولم يتناقش أعضاء الوزارة فى برنامجها حين تألفت . فلما اجتمع مجلس الوزراء بعد اجتماعه التقليدى الأول أثيرت مسألة الحرب وموقف مصر منها .

ولم يكن طبيعيًّا فى ذلك الظرف أن تثار مسألة داخلية ، برغم شعور الأحرار الدستوريين بأن إسناد وزارة الداخلية إلى محمود فهمى النقراشى (باشا) ، نائب رئيس الهيئة السعدية ، فيه مساس بحزبهم لا يسهل عليهم قبوله . وذلك لأن وزير الداخلية هو المتصل بمصالح الأعيان فى الأقاليم ، وهو المتصرف فى شئون العمد ، وهو صاحب الأمر والنهى فى رجال الإدارة ، وهو الذى يستطيع لذلك أن يفيد لحزبه على حساب الأحزاب الأخرى فائدة جسيمة .

أثيرت إذن مسألة الحرب وموقف مصر منها ، ولم يكن الطليان إلى يومئذ قد قاموا بأكثر من مناوشات على الحدود التى تفصل بين مصر وبرقة . فلم يتخطوا حدود مصر ولم

يعتدوا على شبر من أراضيها . وإذ كانت وزارة على ماهر قد أعلنت ، كما سبق القول ، أن مصر ستدافع عن أراضيها إذا اعتدى عليها ، فقد تم الاتفاق فى هذه الجلسة الأولى من جلسات مجلس الوزراء على أن تحارب مصر الطليان إذا تقدموا إلى مرسى مطروح ، أول مرفأ مصرى محصن على البحر الأبيض المتوسط ، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية .

ولم يكن لمصر أن تعلن حرباً لمجرد اجتياز الطليان الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك . وبين السلوم ومرسى مطروح ثلثمائة كيلو متر من الصحراء لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها ، فلا مسوغ لأن تعلن مصر الحرب دفاعاً عن هذه المنطقة وهى لا تملك هذا الدفاع ، ولا تريد أن تجعل من إعلان الحرب مظاهرة كلامية لا حرباً بالفعل .

اتفق رأى الوزراء جميعاً على هذا الأمر ، ثم رأى محمد محمود (باشا) أن تثار مسألة وزارة الداخلية ، وطلب إلى عبد المجيد إبراهيم صالح (بك) ، وكان وزير دولة فى الوزارة ، أن يبلغ حسن صبرى (باشا) إصرار الأحرار الدستوريين على أن يكون وزير الداخلية مستقلاً إذا هو أراد الاحتفاظ برجال الحزب فى وزارته . ووعد حسن (باشا) بتحقيق هذا الطلب بأسرع ما يستطيع .

ولقد بذل هذا الوعد اقتناعاً منه بأن التقليد الذى جرت عليه الوزارات المصرية بأن يتولى رئيس الوزارة وزارة الداخلية سيقنع النقراشى (باشا) ويقنع السعديين ، فلا يتمسكون بهذا المنصب لأول ما يفاتحون فى الأمر . على أنه أقام مع ذلك قرابة ثلاثة أسابيع قبل أن يتمكن من إنجاز وعده وإتمام هذا التعديل .

كانت الحرب على حدود مصر تتطور فى هذه الأثناء ، فكان الإيطاليون يتخطون هذه الحدود أحياناً ، وينسحبون إلى برقة بعد ذلك . وكان السعديون يشيرون بين حين وحين إلى هذا التقدم إشارة تدل على أنهم يتحينون الفرصة لمناقشة إعلان مصر الحرب على إيطاليا وعلى المحور . لكن أحداً من الوزراء الدستوريين أو من الوزراء المستقلين لم يكن يقف عند إشاراتهم هذه أو يشاركهم فيها ، استمساكاً منا بما قرره مجلس الوزراء ألا نلاقى الطليان فى ميدان القتال إلا إذا بلغوا مرسى مطروح ، فلا موجب لإثارة الموضوع قبل ذلك .

ولقد بلغنى يوماً أن محمد محمود (باشا) بعث من قبله من بلغ بعض إخواننا الوزراء الدستوريين فى أثناء اجتماع لهم بنادى الحزب أن مقامه الرفيع يرى أن يستقيل الوزراء الدستوريون من الوزارة ، وأن عبد المجيد (بك) إبراهيم صالح تلقى هذا النبأ فأجاب

رسول رئيس الحزب بأنا لا نستطيع أن ننزل على رغبة (الباشا) بعد أيام من إجابة رئيس الوزارة طلبنا الخاص بوزارة الداخلية . ولم ير عبد المجيد (بك) أن يعرض هذه الرسالة على المجتمعين ، حتى لا يتخذ الحزب قراراً يعارض رغبة رئيسه .

ولو أن هذه الرسالة أبلغت إلى المجتمعين أو إلى الوزراء لكان أكبر الظن أن يجيبوا بمثل ما أجاب به عبد المجيد (بك) إبراهيم . ذلك أن حسن (باشا) صبرى لم تقف صلته بالوزراء الدستوريين عند إجابة مطلبهم عن وزارة الداخلية ، بل كان يبدى لهم من الود ما وثق الصلة بينه وبينهم إلى حد بعيد . والحق أن الرجل قد تغير مسلكه بعد أن تولى رياسة الوزارة عما كان عليه إذ كان وزيراً مع محمد محمود (باشا) تغيراً كبيراً . كان فيه من العنف ومن الاعتداد بالذات إذ كان وزيراً ما باعد بينه وبين كثير من زملائه الوزراء . فأما إذ تولى رياسة الوزارة فقد أصبح الأخ الأكبر لزملائه الوزراء ، يبادلهم من صنوف المودة ويبذل لهم من ألوان المجاملة ما جعلهم يكبرونه بل يحبونه . وقد عجب كثيرون لهذا التطور وتساءلوا عن أسبابه . ولعل سببه أن الرجل بلغ مطمعاً كان يداعبه سنين طويلة من حياته ، أقصد رياسة الوزارة ، فلما اطمأن إلى ما بلغ حرص على مودة زملائه تقوية لوزارته . أم لعل سببه أن الرجل شعر بثقل التبعة الملقاة على عاتق الوزارة كلها فى هذه الظروف الدقيقة التى تتخطاها البلاد وقدر أن الصلة الطيبة بينه وبين الوزراء تجعله وتجعلهم أقدر على حمل هذه التبعة .

لماذا أراد محمد محمود (باشا) أن يستقيل الوزراء الدستوريون من الوزارة ؟ لم يكن محمد (باشا) يطمع يومئذ فى الاضطلاع بأعباء الحكم وقد ألزمه المرض فراشه واقتضاه التوفر التام على العناية بصحته . وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) يكثر التردد عليه . أتراه كان يرى رأى الدكتور ماهر (باشا) فى ضرورة إعلان مصر الحرب ، وكان يعتقد أن حسن صبرى (باشا) لن يقدم على هذه الخطوة ، فأراد أن يمهد السبيل لاستقالة الوزارة كلها فيتولاها الدكتور ماهر فينفذ سياسته ويعلن الحرب ؟

لست أستطيع أن أؤكد شيئاً من ذلك . فقد كنت قليل التردد على محمد (باشا) محمود فى ذلك الحين . لأننى كنت أسافر بعد ظهر الخميس من كل أسبوع إلى رأس البر . ثم أعود منها صباح السبت أو صباح الأحد . هذا إلى أن صلتى الوثيقة برئيس الوزراء لم تكن خافية على محمد (باشا) مما جعل حديثنا فى زياراتى له لا يتعدى السؤال عن صحته ورجائى الصادق فى أن يتم الله عليه نعمة العافية .

ثم إننى كنت حريصاً على أن أتجنب فى وزارة المعارف كل ما قد يثير مشكلة من نوع

ما ثار فى عهد وزارة محمد محمود (باشا) ، لأن ظروف الحرب كانت تقتضى المحافظة على السكينة جهد المستطاع . وقد حسبت بادئ الرأى أننى قد تواجهنى مشاكل كالتى واجهتنى من قبل ، فكنت دائم التفكير فى تفادى هذه المشاكل . على أن أحداً لم يفكر فى إثارة مشكلة جديدة ، لأن الجميع كانوا فى شغل بالحرب وتطوراتها عن التفكير فيما عداها من الأمور .

وزاد فى اشتغال الجميع بتطورات الحرب ما كانت تنقله الأنباء عن نشاط الطليان وعن تقدمهم فى صحراء مصر الغربية . فقد تواترت أنباء هذا التقدم فى منتصف الصيف حتى لقد بلغوا سيدى برانى فى منتصف الطريق بين السلوم ومرسى مطروح . وأراد الوزراء السعديون مناقشة موقف مصر من الحرب لهذه المناسبة ، فدعا حسن صبرى (باشا) مجلس الوزراء إلى جلسة عقدت يوم الخميس ودار الحديث عن هذا التقدم الإيطالى لأول ما انعقدت الجلسة ، فذكر الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لتحديد سياسة مصر وهل تعلن الحرب أو لا تعلنها . عند ذلك قلت : ولكنا قد اتفقنا على ألا نثير هذا الموضوع قبل أن يبلغ الإيطاليون مرسى مطروح . وبين سيدى برانى ومرسى مطروح شقة تزيد على المائة من الكيلومترات . . . ولم أكد أتم كلامى حتى تدخل رئيس الوزراء قائلا : لعل من الخير أن نفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن نتناوله بالمناقشة .

وكان رأى السعديين صريحاً فى أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعاً عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها . أما حسن صبرى (باشا) فقال : أنا لا أرى أن تعلن مصر الحرب حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة . فموقفنا فى هذه الحرب موقف معاونة لحليفتنا إنجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين . وإيطاليا تحارب إنجلترا ولم تعلن الحرب على مصر . وقد تحدثت إلى السياسيين وإلى العسكريين البريطانيين واتفقنا رأياً على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على إنجلترا من إعلانها الحرب على إيطاليا أو المحور، وما دام الأمر كذلك فيجب أن تكون سياستنا تجنيب مصر ويلات الحرب ما استطعنا . وكل اعتبار لا يمكن أن ينهض إلى جانب هذا الاعتبار .

انتقلت المسألة بهذا التصوير الجديد عما كانت عليه حين اتفاقنا الأول ألا نناقش إعلان الحرب قبل بلوغ القوات الإيطالية مرسى مطروح ، وعما كانت عليه حين أعلن على ماهر (باشا) أن موقف مصر سيكون موقف دفاع عن نفسها إذا اعتدى الطليان على أراضيها . وهذا التصوير الجديد يجعل مصر تقف موقف الدولة غير المحاربة إلى النهاية ، فإذا ألقت الطائرات الإيطالية أو الطائرات الألمانية على منشآتها المدنية أو على مدنها قنابل دمرتها أو فتكت بأبنائها كان هذا العمل اعتداء غير مشروع ضد دولة مستقلة غير محاربة ، وبخاصة

بعد أن أعلن الألمان وأعلن الطليان أنهم يحترمون استقلال مصر وأنهم إذا اضطروا إلى دخول أراضيها لمطاردة الإنجليز فيها فلن يكون ذلك بقصد الاعتداء عليها ، بل لتعقب العدو فيها . ومن شأن هذا التصوير أن يستهوى نفوس كثرة المصريين ، لا نفوراً من الحرب لذاتها ، بل لأنهم لا مطمع لهم من ورائها ، ولأن خوضهم غمارها قد يعرض منشآتهم الحيوية ، وفى مقدمتها خزان أسوان ، إلى دمار لا سبيل إلى تعويضه قبل سنوات عديدة .

أما السعديون فتشبثوا بموقفهم ودافعوا عنه بأن كرامة مصر تأبى عليها أن تطأ أرضها قوات أجنبية فلا تدافع عن نفسها ، وأنه إذا كان واجباً على مصر أن تعاون حليفتها فى الحرب من غير أن تشترك فيها فإنما يكون ذلك حين لا تكون مصر نفسها ميداناً للحرب . فى هذه الحالة تكتفى مصر بأن تقدم لبريطانيا داخل حدودها ما نصت عليه المعاهدة من صنوف المعاونة . أما أن تكون أرض مصر ميداناً للحرب فلا تدافع مصر عنها فذلك هو التسليم بأن إنجلترا تدافع عن مصر ، وأن مصر فى حمايتها . فأما أن تدفع مصر من يدخلون أرضها فتعاونها إنجلترا فى ذلك بوصفها حليفتها فهذا الحفاظ على الكرامة القومية ، وعلى الاستقلال ، وهو الذى يدفع عن مصر تهمة قبولها حماية إنجلترا إياها .

تلاقت الحجتان ، وأصر بعض الوزراء على التمسك بألا تثار هذه المسألة قبل أن تبلغ القوات الإيطالية مرسى مطروح . وإذ كانت جلسة مجلس الوزراء قد استمرت عدة ساعات ، وكانت الساعة قد قاربت الثالثة بعد الظهر ، فقد رأى حسن (باشا) صبرى تأجيل المناقشة إلى يوم السبت ، على أن يتخذ المجلس فى الأمر قراراً حاسماً . وعلى ذلك ارفضت الجلسة فى جو مكهرب ملىء بالنذر .

وخرجت من الجلسة وقد فاتنى موعد الطائرة المسافرة إلى رأس البر . وللأقدار تصاريف علمها عند ربى . ورب ضارة نافعة كما يقولون . لقد أسفت على أن أضاعت المناقشة موعد الطائرة ، وحتم تحديد الجلسة يوم السبت لاستئناف المناقشة بقائى بالقاهرة آخر هذا الأسبوع فلا أسافر لأقضيه بالمصيف كعادتى . وقد اتصلت الساعة الرابعة تليفونياً برأس البر لأعتذر لأهلى من عدم سفرى فعلمت أن الطائرة ارتطمت بالأرض حين هبوطها بالمطار هناك فأصيب كثيرون من ركابها إصابات تختلف جسامتها . وعرفت من بعد أن بعض هذه الإصابات كانت غاية فى الجسامة ، فحمدت الله على جميل عنايته بى .

تقرر اجتماع مجلس الوزراء قبل ظهر السبت لاستئناف المناقشة ، فأخذت أفكر فى الأمر بعد أن لم يبق مجال لتأجيل بحثه إلى أن يبلغ الطليان مرسى مطروح . فرئيس الوزراء

مصمم على أن يصدر المجلس قراراً حاسماً فى الموضوع . لذلك اتصلت بحسن (باشا) صبرى فعلمت منه أن الإنجليز اقتنعوا بحجته فى بقاء مصر دولة غير محاربة ، لسببين ، أولهما : أن عدم إعلانها الحرب على المحور يجنبها غارات الألمان والإيطاليين الجوية حرصاً منهم على استبقاء اعتقادها بصحة ما صرحوا به من احترامهم استقلالها ، وثانيهما : أن أهم ما يعنى العسكريين البريطانيين من مصر أن تظل قاعدة حربية آمنة مطمئنة . والسببان يرتبط أحدهما بالآخر أوثق الارتباط . فلو أن غارات الألمان والإيطاليين الجوية أصابت الشعب المصرى فى مدنه وقراه لخيف اضطراب المصريين وبرمهم بالإنجليز وقيامهم ضدهم . أما أن تبقى هذه الغارات الألمانية والإيطالية موجهة للأهداف الحربية البريطانية وحدها فذلك أمر لا يثير الشعب المصرى بحال ، بل يستبقيه فى طمأنينة ويوفر على القوات البريطانية مئونة التفكير فى انتقاض هذا الشعب وما يمكن أن يواجه به الانتقاض . ولا خوف من أن يقال إن بقاء مصر دولة غير محاربة يجعلها فى حماية إنجلترا . فالقوات المصرية فى الصحراء الغربية وعلى قناة السويس تؤدى الواجب الذى عهد به إليها ، بالاتفاق بين القيادة البريطانية وأركان حرب الجيش المصرى . فهى تحمى المنشآت العامة ، وتصد المغيرين على الصحراء فى الأماكن التى تعسكر فيها ، وتدفع الغارات عن قناة السويس .

أدلى إلىَّ حسن (باشا) صبرى بهذه الأقوال فجعلت أفكر فيها . وقلت فيما بينى وبين نفسى لو أن مصر أعلنت الحرب منذ بدايتها لألف الشعب المصرى حالة الحرب ، ولما خطر أن ينتقض يوماً من الأيام والحرب قائمة ، ولكانت له من وراء الحرب مطامع قوميه يذكيها زعماؤه فى نفسه ويجعلون منها هدفاً وطنياً سامياً يجب تحقيقه . أما وقد ألف الشعب الوقوف من الحرب موقف المتفرج عاماً كاملا ، وقد جعلته انتصارات الألمان فى الميادين المختلفة يشعر بأن اشتراكه فى الحرب إلى جانب الإنجليز مراهنة على الجواد الخاسر ، فإن دفعه إلى القتال وحالته النفسية هى هذه فيه مخاطرة لا يقدم عليها بصير بنفسية الشعوب ؛ فمن الخير إذن تجنيبه ويلات الحرب حتى يظل فى طمأنينته . وما تقوم به القوات فى الصحراء وفى منطقة القنال ، وما يمد به الشعب القوات البريطانية من مساعدات فى التموين – هذا وذاك يكفل له الحق فى أن يطالب بعد الحرب بما يشاء .

لهذه الاعتبارات دخلت جلسة مجلس الوزراء يوم السبت مقتنعاً بأن سياسة حسن (باشا) صبرى أجدى على البلاد من دفعها كارهة لإعلان حرب . قال الشيخ الأكبر محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر أن لا ناقة لمصر فيها ولا جمل . وللشيخ الأكبر فى المقامات

المصرية العليا أثر لا يمكن تجاهله .

استأنف مجلس الوزراء يوم السبت انعقاده . ولاحظت على حسن (باشا) صبرى أول ما رأس الجلسة أنه معتزم أمراً . وبدأت المناقشة وتمسك الوزراء السعديون برأيهم فى ضرورة إعلان مصر الحرب على المحور . وبعد تبادل الرأى لم يطل أمده عرض حسن (باشا) الأمر للتصويت فكان السعديون وحدهم هم الذين قالوا بإعلان الحرب . . وأبدى حسن (باشا) أن هذه مسألة جوهرية لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها ، فهى تتقدم كل ما سواها ، وتتصل بشئون الحكم كلها . فلما رأى السعديون ذلك منه ، وأن لا مفر من تركهم مناصبهم فى الوزارة ، خرجوا منصرفين ، يقدمون استقالتهم .

ولم يبطئ حسن (باشا) أن استصدر المرسوم الملكى بإحلال وزراء الدولة محل الوزراء المستقيلين ، فتولى عبد الحميد سليمان (باشا) وزارة المالية ، وتولى عبد المجيد إبراهيم صالح (بك) وزارة التموين ، وتولى رئيس الوزراء وزارتى الداخلية والخارجية ، وبهذا تم تعديل الوزارة من غير حاجة إلى إدخال عناصر جديدة فيها .

لم يثر خروج السعديين من الوزارة دهشة الرأى العام ، ولم يبعث أحداً على أن يتساءل : كيف أسرع حسن (باشا) صبرى إلى ملء الفراغ فى الوزارة من غير أن يقدر معارضة السعديين فى البرلمان . لقد كان لهم عدد محترم من النواب ، وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيسهم هو رئيس مجلس النواب . مع ذلك أقدم حسن (باشا) فى غير تردد فقبل الموقف الذى أرادوه له ، وتمثل ساعة أبلغنا تعديل الوزارة على النحو المتقدم بقول الشاعر القديم :

من راقب الناس مات همـــــاً وفاز باللـــــذة الجســـــور

ولعله كان مبالغاً فى تمثله بهذ البيت . فلم يكن الأمر يحتاج منه إلى كثير من الجسارة ؛ إذ كان يعلم أن الرأى العام فيما خلا السعديين قد رحب بنظرية « تجنيب مصر ويلات الحرب » أيما ترحيب ، وكان ينظر بعين الريبة إلى الدعوة لإعلان مصر الحرب على المحور . هذا إلى أن الملك كان يؤيد النظرية التى يؤيدها الرأى العام . وكان الإنجليز قد انتهوا إلى عدم معارضتها .

مع هذا كله رأى الدكتور ماهر (باشا) أن كرامته تقتضية أن يدافع عن رأيه فى البرلمان ، فعقدت جلسة لمناقشة موقف مصر من الحرب تكلم فيها ماهر (باشا) أكثر من خمس ساعات . ومع أن الحكومة لم تبذل أى جهد غير عادى فقد حرص النواب المؤيدون لتجنيب مصر ويلات الحرب على حضور هذه الجلسة إلى نهايتها ، أى إلى ما بعد منتصف الليل . فقد كانوا يعلمون أن حسن (باشا) صبرى مصرّ كل الإصرار على

أن يطرح مسألة الثقة بالوزارة فى هذه الجلسة نفسها ، وكان هؤلاء النواب حريصين غاية الحرص على أن ينصروا النظرية التى تنصرها الوزارة بعد تعديلها . وكان من بين هؤلاء النواب شيوخ يشق عليهم السهر ، وشبان لم يتعودوا البقاء بالمجلس إلى ما بعد الساعة الثامنة أو ما حولها . وبقى هؤلاء وأولئك حتى طرح رئيس الوزارة مسألة الثقة . فصوتوا معه وحصلت الوزارة على أغلبية كبيرة تؤيد سياستها ، وبذلك قضى ممثلو الأمة قضاء أخيراً فى مسألة كانت سبباً فى استقالة وزارة على ماهر (باشا) ، ثم كانت موضع عناية الرأى العام منذ دخلت إيطاليا الحرب فى جانب ألمانيا .

وسارت أمور الحكم بعد ذلك رخاء إلى زمن لم يطل . فقد طلب السفير البريطانى إلى رئيس الوزارة ، بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية ، أن يعتقل على ماهر (باشا) بحجة أن له نشاطاً ضاراً بالمجهود الحربى . ورأى حسن (باشا) صبرى أنه إن يفعل يتسمم الجو حول الوزارة من غير أن يستطيع عن تصرفه دفاعاً . فلم يقدّم السفير دليلا مقنعاً ينهض حجة لما طلب . لهذا لم يقبل حسن (باشا) أن ينفذ هذه الرغبة ، وأنهى إلى السفير أنه مستعد للاستقالة إذا تشبث بطلبه . ولا شىء يزيد فى قوة الوزير أو رئيس الوزارة كأن يكون مستعداً دائماً لتقديم استقالته إذا أريد حمله على تنفيذ ما لا يطمئن إليه ضميره ، ما كان هو نزيهاً يريد بالحكم مصلحة الأمة التى يتولى سياستها ، والدولة التى يسوس أمورها ، ولا يرجو مصلحة لنفسه أو مغنماً لذويه وأنصاره . ولم يتشبث سير ما يلز لا مبسون بطلبه ؛ ولعله خشى أن يظن أنه إنما أراد أن ينتقم من على ماهر (باشا) بسبب التصريح الذى أدلى به عشية استقالته ، وهو التصريح الذى أشرت إليه فى الفصل السابق .

على أنه لم يلبث إلا قليلا ثم طلب إبعاد أشخاص بذواتهم من القصر الملكى ، فى مقدمتهم عبد الوهاب طلعت (باشا) وكيل الديوان الملكى بحجة أنه متشبع بسياسة على (باشا) ماهر مذ كان رئيساً للديوان ثم رئيساً للوزارة ، ومن بينهم جماعة من أصل إيطالى يعملون فى وظائف مختلفة بالسراى . وقد رأى الملك فاروق فى هذا الطلب من المساس بذاته ما لا يسمح بالنظر فيه . وتدخل حسن (باشا) صبرى فى الأمر للتغلب على حالة توشك أن تتكرر ، لما وقر فى نفس السفير البريطانى من أن جلالته (محورى الهوى) ، يميل إلى الألمان وإلى الإيطاليين ويتمنى لهم النصر على الإنجليز .

دخلت يوماً على حسن (باشا) بمكتبه بوزارة الخارجية فسألنى رأيى فيمن يصلح رئيساً للديوان الملكى . ذلك أن الديوان لم يعين له رئيس منذ انتقل على (باشا) ماهر من

رياسته إلى رياسة الوزارة ، بل عين وكيله عبد الوهاب طلعت (باشا) رئيساً بالنيابة . فلما وجه إلىّ هذا السؤال قدرت أنه يريد أن يتفادى تكرار الموقف الذى نشأ عما طلبه السفير البريطانى خاصاً برجال القصر ، وذلك بتعيين رئيس للديوان لا مطعن على ميوله من ناحية الإنجليز . وفكرت فى الأمر هنيهة ثم اقترحت تعيين أحمد حسنين (باشا) ، وكان يومئذ الأمين الأول للملك . فحسنين (باشا) رجل تلقى علومه العليا بجامعة أكسفورد ، وله أصدقاء كثيرون من البريطانيين ، وقد كان موضع ثقة الإنجليز فى الحرب العالمية الأولى حين كان سكرتيراً للجنرال مكسويل . وقال حسن (باشا) لدى سماعه اقتراحى : لقد فكرت أنا كذلك فى تعيين حسنين باشا ولا أشك فى أن الملك يرحب بهذا الاختيار . فحسنين من أكثر الناس إخلاصاً لشخصه مذ كان رائده أيام أرسله والده يتلقى العلم فى إنجلترا .

وبعد أيام قلائل عين الملك حسنين (باشا) رئيساً للديوان الملكى ، ثم أعفى عبد الوهاب طلعت (باشا) من خدمة الديوان مشكوراً .

كانت هذه المواقف التى تنشأ عن مطالب السفير البريطانى تقتضى تفكيراً من جانب رئيس الوزراء للتغلب عليها ، وكانت تقتضيه مشقة وجهداً غير قليل . وحسبك لتصوير هذا الجهد وهذه المشقة أن نذكر أن الملك لما يكن قد بلغ الحادية والعشرين ، وأن السفير البريطانى الشيخ كان لا يطمئن لميول جلالته تجاه بريطانيا ، وأن مهمة رئيس الوزراء كانت تلطيف ما يثور الحين بعد الحين بين صاحب العرش وممثل القوات البريطانية المنتشرة فى طول البلاد وعرضها متأهبة للقتال فى حرب تراها إنجلترا حرب حياة أو موت . ولم يكن حسن (باشا) صبرى يومئذ فى عنفوان الشباب أو فى قوة الكهولة ، بل كان شيخاً تدور سنه حول السبعين ، فكان لهذا الجهد وهذه المشقة من الأثر فى صحته ما يحتم عليه الفرار من القاهرة إلى الصحراء أو إلى القناطر الخيرية ليستجم آخر الأسبوع وبعض أيامه كيما يستعيد نشاطه . وزاد فى احتياجه للاستجمام والراحة أنه كان يشكو علة فى القلب يحاول ما استطاع معالجتها ومقاومتها . ولقد كان من أثر هذا المجهود وهذه العلة أن هدت ذلك الرجل الذى كان قبل ذلك بسنة واحدة مضرب المثل فى النشاط والقوة . لقد كنت أدخل إلى غرفته بوزارة الخارجية أول ما تولى الوزارة فيلقانى واقفاً وقفة الجندى ، فإذا فرغنا من الحديث ودعنى إلى باب الغرفة ، وإلى باب البهو الطويل المتصل بها . فلما انقضت ثلاثة أشهر فى رياسته للوزارة كان قلّما يدخل إلى غرفته أو يجلس إلى مكتبه ، بل كان يبقى فى منتصف البهو المتصل بالغرفة ، وكان يعتذر أحياناً عن عدم قدرته على القيام لرد التحية .

وبلغ من أمره أن اضطر للسفر إلى الإسماعيلية ليستشير الدكتور جوديل الفرنسى ذى الشهرة الفائقة فى أمراض القلب . . وقد نصحه الطبيب أن يسكن إلى الراحة إبقاء على نفسه . ولعله حاول أن ينتهز فرصة يستريح فيها من أعباء رياسة الوزارة التماساً لهذه الراحة . ولعله كان يرحب بالخلاص من تبعاته لو أنه وجد لهذا الخلاص سبيلا .

نشرت الصحف يوماً أن ثمت تفكيراً فى الإنعام على رئيس الوزراء بوشاح محمد على ، ثم نشرت أن الملك أرجأ الإنعام بهذا الوشاح . وذهبت قبيل الظهر من ذلك اليوم أقابل حسن (باشا) بوزارة الخارجية أتحدث إليه فى بعض الشئون فألفيته مرتدياً الردنجوت ، فقلت بعد أن حييته : خيراً . قال : إننى ذاهب الآن لمقابلة الملك ، وأرجوك أن تنتظر هنا عودتى . ودار بظنى بعد كلمات تفوه بها أنه ذاهب يرفع إلى جلالته استقالة الوزارة . فلما عاد قلت : خيراً . وأجابنى : لقد ضحك علىّ الشاب ، ولم يزد ؛ وانتقل بى إلى حديث آخر . عند ذلك ذكرت فعل الألفاظ المعسولة فى النفس ، وبخاصة إذا تنازع النفس عاملان قويان : عامل المنصب الرفيع إبقاء على الجاه ، وعامل الصحة المتداعية إبقاء على الحياة .

كانت الدورة البرلمانية قد فضت ، وكنا نقترب من نوفمبر ، ومن موعد دعوة البرلمان للدورة العادية الجديدة . وكنا بمجلس الوزراء إذ قال لى حسن (باشا) : أرجوك أن تكتب مشروع خطاب العرش وأن تتوخى فيه الإيجاز ما استطعت ، فلا تتعرض إلا للسياسة العامة للوزارة . وبعثت له بالمشروع بعد أيام فراجعه ونقحه وأثنى على إيجازه حين تلاه على مجلس الوزراء فى الجلسة التى سبقت حفلة افتتاح البرلمان . وفى صباح يوم الحفلة نشرت الصحف النبأ بإنعام جلالة الملك على رئيس وزرائه بنيشان محمد على .

وذهب الأمراء والوزراء وذهب الشيوخ والنواب إلى دار البرلمان قبيل موعد الحفلة ينتظرون مقدم الملك يصحبه رئيس وزرائه ، وأقبلت عربة التشريفة الكبرى ، فترجل منها جلالة الملك فحيته لجنة الاستقبال البرلمانية فسار بين صفوف الأمراء والوزراء وممثلى الأمة يحيى الجميع ، ومن خلفه حسن (باشا) صبرى يتبعه إلى الغرفة الملكية وقد تحلى صدره بوشاح محمد على وارتسمت على ثغره ابتسامة الرضا وأضاءت محياه غبطة الطمأنينة إلى الحياة ، ولم يدر فى خاطره ما خط له القدر فى لوحه المحفوظ .

دخلنا جميعاً قاعة الجلسة بمجلس النواب وأذن الملك لرئيس الوزارة فى إلقاء خطاب العرش . وكنت أقدر أن تلاوة الخطاب لن تستغرق أكثر من اثنتى عشر دقيقة . وبدأ حسن (باشا) يلقى الخطاب بصوت جهورى ممتلئ ، صوت رجل قضى حياته مدرساً

فمحامياً . واستمر صوته جهورياً قرابة ثمانى دقائق أو عشر ، ثم بدأ فجأة ينخفض ، ثم إذا هو يميل فى موقفه مستنداً على رئيس مجلس الشيوخ ، محمد محمود خليل (بك) ، الجالس إلى جانبه ، ثم إذا أوراق الخطاب تفلت من يده وإذا هو يتهالك إلى الأرض فى أناة وينحدر فوقها لا حراك به . كل ذلك فى ثوان بهتت فى أثنائها القاعة ومن فيها ، ومد كل بصره إلى ناحية الرجل الذى كان يملأ صوته ما حوله وعلى صدره وشاحه الجديد المنعم به عليه هذا الصباح ، وشاح محمد على . وأسرع بعض الوزراء فحملوا الرجل إلى خارج القاعة ، وأسرع رئيس الشيوخ فأخذ الخطاب وتلا بقيته ويكاد لا يدرى ما يفعل ، وهل من حقه أن يفعله .

وفرغنا من الجلسة بعد دقائق قليلة خرج الملك على أثرها يسأل عن وزيره الأول وما أصابه . وذهبت مع سائر الوزراء إلى الغرفة التى نقل إليها جسمه فإذا على (باشا) إبراهيم وزير الصحة يعزينا جميعاً فى الرجل الذى كان منذ هنيهة ملء السمع والبصر ؛ وإذا بهذا الرجل الذى كان يتكلم باسم الحكومة ويلقى خطاب العرش مزهواً بلباسه الرسمى ونيشانه الجديد قد أصبح جثماناً لم يبق له بالوشاح حاجة إلا أن يوضع على نعشه ، وأن يكفل لهذا النعش أن يحمل فى جنازة رسمية على عربة مدفع .

وكذلك قضى على مسرح الجهاد فى ميدان الشرف رجل جنب بلاده ويلات الحرب . قضى مأسوفاً عليه من الناس جميعاً . لقد واتته الحياة من سابغ أنعمها ما طوع له أن يبلغ من الاعتداد بالنفس مبلغ الصلف : حسن سمت وطائل ثروة وسعة جاه ونباهة ذكر . فلما بلغ من ذلك كل ما يريد ، فأصبح رئيس وزارة ، وجنب وطنه ويلات الحرب ، أحس فى نفس الوقت أن حيوية الحياة تتقلص من بين جنبيه فإذا هو ينقلب وديعاً ، ألوفاً ، رقيق المعشر ، جم الوفاء ، يزايله صلفه من غير أن يزايله اعتداده بنفسه وحفاظه على كرامته . وأراد الله له مزيداً فى الكرامة فأماته هذه الميتة البارعة الرائعة . لذا عزت وفاته على الناس جميعاً فذكروه بخير ما يذكر به مثله ، واستغفروا الله له ، ودعوه أن ينزله منازل الأبرار الصالحين .

فى ضحى الغد شيعت جنازة الرجل إلى مقره الأخير بمقابر الخفير فى حفل رهيب . وذهب الوزراء إلى المدافن حتى ووارى الجثمان التراب فى مثواه الأخير .

وبينما نحن فى تشييع الجنازة طلب إلى حسين سرى (باشا) أن أخاطب زملائى الوزراء الدستوريين لكى لا يغيب أحد منهم على القاهرة بعد ظهر هذا اليوم ، عند ذلك عرفت أنه كلف بتأليف الوزارة الجديدة .

* * *

ذهبت بعد الظهر إلى رياسة مجلس الوزراء بدعوة من حسين سرى (باشا) والتقيت هناك بعبد المجيد (بك) إبراهيم صالح ، وتحدثنا فى تأليف الوزارة ، واتفقنا على أن يضم للأحرار الدستوريين وزير جديد انتهى رأينا إلى أن يكون محمد (بك) عبد الجليل أبو سمرة . وعدّل سرى (باشا) فى المستقلين فضم للوزارة حسن صادق (بك) وكيل المالية وجعله وزيراً لها . وكذلك تم تأليف الوزارة ودعى أعضاؤها للاجتماع . واتفقت كلمتهم على أن برنامجها هو برنامج الوزارة السابقة ، وأقسم أعضاؤها اليمين بين يدى الملك وتولى كل منهم عمله فى وزارته .

ولم تر الوزارة أن تعيد معركة الرياسة لمجلس النواب ، فأعيد انتخاب الدكتور أحمد ماهر (باشا) لهذه الرياسة بعد معركة بينه وبين إبراهيم (بك) دسوق أباظة لم يظهر للحكومة فيها أثر . وألقى سرى (باشا) فى المجلس بياناً أعلن فيه أن سياسة وزارته هى سياسة الوزارة السابقة . وجرت الأمور بعد ذلك زمناً غير قصير فى مجراها العادى . وكان ممكناً أن تطرد على هذه الوتيرة لولا حرص الإنجليز بسبب موقفهم من الحرب على القضاء على كل شبهة يمكن أن تثير فى نفوسهم المخاوف هنا أو هناك من أرجاء الدولة .

والواقع أن الإنجليز كانوا شديدى الحساسية فى ذلك الظرف إلى غير حد . ولعلهم كان لهم من العذر أن طائفة من أولى الرأى بين المصريين كانوا لا يخفون هواهم المحورى ، وأنهم كانوا يرتابون فى نشاط بعض العناصر ذات الأثر فى سواد الشعب . على أنهم لم يكونوا أقل طمأنينة إلى حسين (باشا) سرى مما كانوا لسلفه حسن (باشا) صبرى ، بل لعلهم كانوا مقتنعين بأن سرى (باشا) أقل من سلفه مناقشة لهم فى مطالبهم .

ترى ما الذى كان يدور بنفس محمد محمود (باشا) إزاء هذه الحوادث وهو فى سرير علته ؟ لقد كان يود قبل ولاية سرى (باشا) رياسة الوزارة لو أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) حل محل حسن (باشا) صبرى . وكان الدكتور ماهر (باشا) كثير التردد فى هذه الآونة على محمد محمود (باشا) وكان أثيراً عنده . لكن محمد (باشا) كان ينطوى على عطف غير قليل نحو سرى (باشا) . أتراه مع ذلك ينظر إلى وزارته نظرته إلى وزارة صبرى (باشا) ؟ كلا . فقد ذهب إليه سرى (باشا) يوم ألف وزارته وعرض عليه أمره فتمنى له التوفيق . ولم يكن محمد (باشا) بالرجل الذى يظهر غير ما يضمر . هذا إلى أن العلة كانت قد اشتدت به فكان شديد الإحساس بدنو أجله ، وإن لم يمنعه ذلك من تتبع الحوادث جهد طاقته . لكن شعوره ذاك وإحساسه بأنه لم يكن قديراً على الاضطلاع بتبعة كان يمسكه

كارهاً دون اقتحام الحوادث على ما كان يفعل أيام صحته وفى بدء مرضه . ولطالما كنت أعوده فى ذلك العهد الأخير فألفيه ممسكاً بأنبوبة الأكسجين يستنشقه ولا يكاد الحديث بيننا يزيد على عبارات قليلة متقطعة يشكو فى أثنائها أحياناً وطأة المرض ، ثم يمسك فجأة عن الشكوى كبراً عن أن يظن به ضعف أو استسلام للعلة ونزول على سلطانها .

وانقضى شهر ديسمبر ، وتقدم شهر يناير والعلة تزداد بهذا الرجل الذى عاش حياته صلباً على الحياة شامخاً بأنفه على كل حوادثها وأحداثها . فلما كنا فى الثلث الأخير من يناير سنة ١٩٤١ سألت الدكتور على (باشا) إبراهيم عن حال مريضنا العظيم ، وكان صديقه وطبيبه معاً ، فأخبرنى أنه لم يبق له فى الحياة إلا أيام يستريح بعدها من علة الحياة وعنائها . وانتصف الليل الأخير من يناير ثم تقدم إلى الساعات الأولى من فبراير ، وبينا أنا فى سريرى ، دق التليفون ونعى الناعى إلىّ رئيس حزب الأحرار الدستوريين .

حزنت للنبأ وإن لم يفاجئنى ، وإن وجدت فيه نجاة للرجل من آلام مضنية طال عليه احتمالها . وما كان حزنى من شبح الموت وهو غايتنا جميعاً ، بل ذكرت فى هذه اللحظة ما كان للرجل من مواهب وسجايا وهبها جميعاً هبة سماح لخدمة وطنه وأمته فعز علىّ نعيه ، وأشفقت ألا تجد مصر من تجتمع له هذه المواهب والسجايا فيضعها فى خدمتها بالروح الرفيعة والنزاهة الخالصة والكرامة التى يعتز بها صاحبها ويعزها كما فعل هذا الزعيم النبيل الذى اختاره الله الساعة إلى جواره .

لم يكن محمد (باشا) محمود سهل اللقيا ، وكان وجهه الأسمر المستدير وعيناه السوداوان حادتا النظرة وأنفه الشامخ تصد عنه من ألف رفع الكلفة ، وتحمل على الظن أن به صلفاً عرف عن أمثاله من أبناء طبقته . وكان سكوته الطويل يغرى على الاعتقاد بأنه رجل يعتز بجاهه وماله فلا يعنى بما سواهما . فإذا استطعت أن تكشف لنفسك عن ذات نفسه تبدت لك صورة تختلف عن هذه الصورة الظاهرة تمام الاختلاف ، ورأيته رجلا ذواقاً للأدب يروى منه الشىء الكثير ، كثير الاطلاع على التاريخ العام ، وعلى التاريخ السياسى بوجه خاص . فيه وداعة ورقة ، وفيه دعابة وظرف ، وفيه إلى ذلك كبر عن الدنايا وترفع عن الصغائر ، وفيه حب للخير يصاحبه طموح لأبعد الغايات وأعز المطالب .

وقد أعفاه مال أبيه عن أن يفكر فى المال وجمعه ، وسمت به دراسته صدر الشباب بجامعة أكسفورد عن الزلفى للإنجليز ذوى الكلمة النافذة فى حكم مصر حين عاد إلى وطنه وشغل وظائف الدولة فى حكومته . ودفعه سموه عن الزلفى واعتزازه بماله وجاهه واعتداده

بنفسه وبكرامته إلى ترك مناصب الحكم حين أراد الإنجليز غير ما يريد ، ولما يكن قد بلغ الأربعين . وكانت الحرب العالمية الأولى يومئذ فى أشد مراحلها . فلما آذنت الحرب بالانتهاء دعا زملاءه رجال مجلس إدارة الجامعة المصرية الأهلية فألفوا الوفد المصرى واختاروا لرياسته سعد زغلول (باشا) بعد أن ضموا إليهم من رجال الجمعية التشريعية من يكفل للوفد تمثيل الأمة المصرية تمثيلا شبيهاً بالرسمى إن لم يكن تمثيلا رسمياً .

ومن يومئذ إلى أن اختار جوار الله وهب الرجل نفسه وحياته وكل مواهبه هبة سماح لخدمة وطنه . طالب ، هو وزملاؤه أعضاء الوفد ، الإنجليز أن يعترفوا باستقلال مصر يوم كانت حمايتهم مفروضة عليها ، ويوم أعلنوا هدنة الحرب ظافرين منتصرين . اعتقل هو وثلاثة من زملائه أعضاء الوفد فى مالطة فقامت مصر عن بكرة أبيها غداة اعتقالهم ثائرة بالإنجليز الذين اعتقلوهم . سافر مع زملائه أعضاء الوفد إلى باريس ، ومن هناك سافر إلى الولايات المتحدة داعياً لاستقلال وطنه . عاد إلى أوربا فاشترك فى محادثات لجنة ملنر ، ثم عاد إلى مصر مع ثلاثة من زملائه يعرض وإياهم ما انتهت إليه هذه المحادثات على الشعب المصرى . أيد عدلى يكن (باشا) حين سافر وهو رئيس الوزارة فى سنة ١٩٢١ ليفاوض وزير الخارجية البريطانية لتقرير استقلال مصر . اشترك فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين وكان وكيله بعد أن اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وبعد أن وضعت لجنة الدستور مشروع الدستور وقدمته إلى الحكومة فى شهر أكتوبر من تلك السنة . قاد المعركة الانتخابية للأحرار الدستوريين فى أخريات سنة ١٩٢٣ وأوليات السنة التى تليها . وقف يناضل الرأى العام ويكافح الطغيان عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ . جمع كلمة الأمة فى ائتلاف سنة ١٩٢٦ واشترك فى وزارتى ذلك الائتلاف عامى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ . ألف وزارته الأولى سنة ١٩٢٨ وجعل الإصلاح الاشتراكى أساس سياستها . عقد اتفاق مياه النيل فى يناير سنة ١٩٢٩ . انتهى مع الإنجليز صيف سنة ١٩٢٩ إلى مقترحات اعتبرت أساساً للاتفاق بين مصر وإنجلترا . قاوم الدستور الذى صدر فى سنة ١٩٣٠ ينتقص من حقوق الأمة وقاوم الوزارة التى أصدرته مقاومة عنيفة انتهت بتقديمه إلى محكمة الجنايات فى سنة ١٩٣٢ . حارب سوء الحكم وأيد نزاهته بكل قوة فى سنة ١٩٣٤ . ساهم بأوفر نصيب لجمع كلمة الأمة فى سنة ١٩٣٥ فأعاد اجتماعها دستور سنة ١٩٢٣ ثم كان عظيم الأثر فى الجبهة الوطنية التى تألفت فى سنة ١٩٣٦ وفاوضت إنجلترا وعقدت معها معاهدة ٢٦ أغسطس من تلك السنة . قاوم فوضى القمصان الزرقاء والمظاهرات فى سنة ١٩٣٧

مقاومة انتهت إلى تأليفه وزاراته الثلاثة الأخيرة . . . وكان فى المواقف كلها رجل كفاح وصراحة ونزاهة لا ترقى إليها ريبة ولا تعلق بها شائبة . من لمصر بمثل هذه المواهب والسجايا يهبها صاحبها هبة سماح لخدمة وطنه وأمته ما وهبها محمد محمود خلال هذه السنوات الثلاثة والعشرين فى إقدام وجرأة ليس كمثلهما إقدام ولا جرأة .

ارتسمت أمام ذهنى صورة من هذا التاريخ الحافل لهذا الرجل الذى اختاره الله إلى جواره قبل أن يتم الرابعة والستين من سنه فحزنت إشفاقاً على مصر . فلما تنفس الصبح فكرت فى تشييع جنازة الرجل إلى مقره الأخير ، وكان قد تقرر أن تقوم فى الساعة الثالثة بعد الظهر .

وإذ كنت وزير المعارف ، فقد رأى رجال التعليم فى أرجاء القاهرة جميعاً أن يشاركونى فى تشييعه ، كما شارك فيه من رجال الدولة ومن طبقات المثقفين جميعاً كل من كان يقدر للرجل مزاياه ومواقفه . وهؤلاء كانوا جلة أهل مصر ، خصومه وأنصاره على سواء . فقد كان الجميع يجلونه ويحترمونه وإن خالفوه فى الرأى . وسار حسين سرى (باشا) رئيس الوزارة فى الصف الأول للمشيعين . وصحبنا جثمان الفقيد إلى مقره الأخير . فلما ووري التراب ألقى سرى (باشا) كلمة فى تأبينه ، وألقيت كلمة وجيزة سكبت فيها كل عواطفى وكل ما كنت أكنه للرجل من مودة واحترام .

وتحدثنا فى ليالى المأتم عمن نختاره رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين خلفاً لمحمد (باشا) ، ثم اتجهنا جميعاً إلى اختيار عبد العزيز فهمى (باشا) . وتردد الرجل معتذراً بأنه اعتزل السياسة فى فترة ولايته القضاء رئيساً لمحكمة الاستئناف ثم رئيساً لمحكمة النقض بين سنة ١٩٢٨ و سنة ١٩٣٥ . وقد استعنا على تردده هذا بجلة أصدقائه فانتهى إلى الاقتناع وتولى رياسة الحزب للمرة الثانية ، بعد أن كان قد تولاها فى المرة الأولى فى سنة ١٩٢٥ ثم استقال منها فى سنة ١٩٢٦ .

* * *

كان الإنجليز يومئذ شديدى الحساسية ، وبخاصة إزاء ما يبديه بعض ذوى الرأى من المصريين من ميولهم المحورية ، وإزاء بعض العناصر ذات النشاط بين سواد الشعب . وكانت جماعة الإخوان المسلمين قد تألفت قبل ذلك بأعوام قليلة على أنها جماعة دينية تدعو للتخلق بالأخلاق الإسلامية وللأخذ بقواعد التشريع الإسلامى فى النظام المصرى . وكان الشيخ حسن البنا هو الذى دعا لتأليف هذه الجماعة فكان مرشدها العام . وكان الشيخ

حسن معلماً للغة العربية فى مدرسة المحمدية الابتدائية الأميرية . وقد أبلغت السلطات البريطانية رئيس الوزارة ، حسين سرى (باشا) ، أن هذا الرجل يعمل فى أوساط جماعته لحساب إيطاليا ورغبت إليه فى العمل على الحد من نشاطه . ورأى سرى (باشا) أن نقل الرجل من القاهرة إلى بلد ناء بالصعيد يكفل هذا الغرض ، فحدثنى فى الأمر وطلب إلىّ نقله إلى قنا . ولم أجد بأساً بإجابة طلبه ، فنقل مدرس فى مدرسة ابتدائية ليس أمراً ذا بال ، إذ يقع مثله خلال العام الدراسى فى كل سنة ولا يترتب عليه أى أثر .

لكن نقل الشيخ حسن البنا أدّى إلى ما لم يؤد إليه نقل مدرس غيره . فقد جاءنى غير واحد من النواب الدستوريين يخاطبنى فى إعادته إلى القاهرة ويرجونى فى ذلك بإلحاح . ولما لم أقبل هذا الرجاء ذهب هؤلاء النواب إلى رئيس الحزب ، عبد العزيز فهمى (باشا) ، وطلبوا إليه أن يخاطبنى فى الأمر . وخاطبنى الرجل فذكرت له أن حسين سرى (باشا) هو الذى طلب إلىّ نقل الشيخ حسن البنا بحجة أن له نشاطاً سياسيًّا ، وأن النشاط السياسى محرم على رجال التعليم كما أنه محرم على غيرهم من الموظفين ، وأننى لا مانع عندى من إعادة الرجل إلى مدرسة المحمدية كما كان إذا أبدى سرى (باشا) عدم اعتراضه على إعادته . وخاطب عبد العزيز (باشا) سرى (باشا) فى الأمر وذكر له إلحاح طائفة من النواب الدستوريين ذوى المكانة . ووعد سرى (باشا) بإعادة النظر فى الموضوع ثم أبدى لى أنه لا يرى مانعاً من إعادة الرجل إلى القاهرة فأعدته .

تُرى أأحسن سرى (باشا) فى تراجعه هذا أم أساء ؟لعله خشى أن يزداد ضغط النواب جسامة ، وبخاصة حين رأى سؤالاً يقدم إلى البرلمان فى هذا الشأن ، فأراد اتقاء ما قد يجر إليه ذلك من نتائج . لكن الذى لا شبهة فيه أن تراجعه أشعر الشيخ حسن بأن له من القوة ما يسمح له بمضاعفة نشاطه من غير أن يخشى مغبة ذلك النشاط ، وأن هذا الشعور كان له أثره فى تطور جماعة الإخوان المسلمين من بعد .

وكما رغب الإنجليز فى الحد من نشاط الشيخ حسن البنا رغبوا كذلك إلى سرى (باشا) أن يعمل على الحد من نشاط على ماهر (باشا) . وذهبوا فى رغبتهم هذه إلى مثل ما ذهبوا إليه مع حسن صبرى (باشا) حين طلبوا اعتقال على (باشا) إذا اقتضى الأمر . ولم يطلع سرى (باشا) مجلس الوزراء ، ولا أحسبه أطلع أحداً من الوزراء على هذه الرغبة ؛ فأنا لم أعرف شيئاً عنها إلا حين رأيت مجلة روز اليوسف تنشر خطاباً من سرى (باشا) إلى على ماهر (باشا) يطلب إليه ألا يشتغل بالسياسة . وقد نشرت المجلة بعد ذلك ردًّا من على (باشا)

ماهر على سرى (باشا) يذكر فيه أنه يقدر حقه وواجبه ويقدر موقف بلاده من الأحداث المحيطة بها أدق تقدير . ولم يذهب سرى (باشا) إلى أبعد من هذا .

ومن حق من شاء أن يتساءل : أأحسن سرى (باشا) فى كتابة ما كتب لعلى (باشا) ماهر ، وفى الإذن بنشره ونشر الرد عليه فى الصحف ؟ ليس من شك فى أن تصرف حسن صبرى (باشا) فى هذه المسألة بالذات كان أدنى إلى الحكمة ، وإن صح أن يكون سرى (باشا) قد قصد من كتابة ما كتب إلى على (باشا) ماهر ، ومن إباحة الرقابة على الصحف نشر كتابه ونشر الرد عليه أن يفهم الإنجليز أنه قد استجاب لرغبتهم ، وأن الذهاب إلى أبعد مما فعل قد يضر ولا ينفع ، وأن شعور على (باشا) ماهر بأنه مهدد بالاعتقال يكفى للحد من نشاطه إن كان له نشاط .

أسلفنا أن سرى (باشا) ألف وزارته على النحو الذى ورثه عن حسن صبرى (باشا) ، فلم يشرك أحداً من الهيئة السعدية فيها ، وأن الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية كان قد انتخب رئيساً لمجلس النواب . وقد فوجئنا يوماً ونحن فى هذا المجلس ببيان يلقيه الدكتور ماهر (باشا) يذكر فيه أن رئيس الوزارة بوصفه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أمر بتفتيش منزل أحد النواب ، وأن هذا النائب أبلغ الأمر إلى رئيس المجلس لما فيه من اعتداء على الحصانة البرلمانية ، وأن رئيس المجلس يشارك العضو فى هذا الاحتجاج على رئيس الوزارة . وقد أجاب حسين سرى (باشا) بأن المنزل الذى جرى تفتيشه ليس مملوكاً للنائب بل مملوك لجده لأمه ؛ وأن النائب لا يقيم فيه وحده ، وأن حصانته لا تمتد إلى المنزل كله . ولم يسترح النواب لإجابة رئيس الوزارة حرصاً منهم على حصانتهم . وقد دل ما حدث على أن بقاء الهيئة السعدية بعيدة عن الحكم مع رياسة رئيسها لمجلس النواب من شأنه أن يخلق لرئيس الوزراء بوصفه القائم على إجراء الأحكام العرفية متاعب يجب التفكير فى معالجتها . لكن سرى (باشا) لم ير أن يعالج الأمر بضم الهيئة السعدية للوزارة بعد الذى حدث فى مجلس النواب ، مخافة أن يضعف ذلك من هيبته ، ولهذا آثر أن يعالجه على نحو آخر .

ما سر هذه التصرفات التى صدرت عن سرى (باشا) وأوجبت التساؤل عن مبلغ حكمتها ؟ لعل السر يرجع إلى أن الرجل كان شديد الحرص على مركز وزارته ، وكان يتلمس فى تصرفاته ألا يصدر عنه ما قد يضر بهذا المركز . فهو لم يكن السياسى المغامر الذى كانه حسن صبرى (باشا) ، ولم يكن رئيس حزب يعتمد على قوة برلمانية يطمئن إليها ، ولم يكن

له من التجارب السياسية على السنين ما يجنبه هذا التلمس . فقد قضى حياته موظفاً بوزارة الأشغال ، وكان والده إسماعيل سرى (باشا) وزيراً للأشغال ، وكانت له عند رجالها مكانة الأب من أبنائه ، وكان الذين تولوا وزارة الأشغال بعده من المهندسين المصريين يقدرون مكانته هذه منهم ، وكانوا يسبغون على حسين (باشا) من التقدير ما يوجبه نشاطه الشاب وحسن إدراكه لواجب المهندس فى وزارة الأشغال . ولهذا بلغ حسين (باشا) أن أصبح وكيل وزارة الأشغال فى سنوات قليلة . فلما ألف محمد (باشا) محمود وزارته فى سنة ١٩٣٨ كان لسرى (باشا) عند الملك فاروق مكانة خاصة عاونت كفايته فاختاره محمد (باشا) محمود وزيراً للأشغال معه . وقد حدثنى حسين (باشا) بأنه سيخلف محمد (باشا) محمود فى رياسة الوزارة . فلما ألف على ماهر (باشا) وزارته فى سنة ١٩٣٩ خلفاً لمحمد محمود (باشا) شعر سرى (باشا) بشىء من المرارة ولكنه لم يفقد الأمل . وكان ذلك شأنه حين ألف حسن صبرى (باشا) وزارته . فلما فاجأت المنية حسن (باشا) وألف هو الوزارة بعد أن اشترك مع هؤلاء الرؤساء الثلاثة الذين سبقوه واجهته الصعاب التى ذكرناها فشعر بالحاجة إلى تقوية سنده فى الوزارة . ولما كان قد قضى حياته موظفاً فقد لجأ بادئ الرأى إلى اختيار موظف ممتاز محترم من الجميع ضمه إلى وزارته وحسب فى هذا الضم التقوية الكافية له وللوزارة . هذا الموظف الممتاز هو عبد الحميد بدوى (باشا) رئيس لجنة القضايا ، والذى اعتذر قبل ذلك فلم يقبل غير مرة أن يكون وزيراً ، لأنه كان بكفايته الفقهية العالية وذكائه النادر ، وبمنطقه الدقيق ، شديد الحرص على أن يظل فى رياسة لجنة القضايا . فلما فكرت وزارة محمد محمود (باشا) فى إنشاء مجلس الدولة وأن يكون رئيسه غير قابل للعزل اتجه تفكير المسئولين إلى أن يكون بدوى (باشا) رئيس مجلس الدولة . فلما لم يصدر التشريع بإنشاء هذا المجلس بقى رئيساً للجنة القضايا ثم قبل أن يعاون سرى (باشا) وزيراً للمالية .

ولعله قبل هذا المنصب بعد أن كان قد اعتذر عن قبول مثله من قبل لأنه اعتبره تمهيداً لرياسة الوزارة . جرى من بعد بينى وبين حسنين (باشا) رئيس الديوان الملكى حديث ذكر لى فى أثنائه أن القصر كان يرشح بدوى (باشا) لرياسة الوزارة يوم تضطر وزارة سرى (باشا) للاستقالة لسبب أو آخر . أفكان بدوى (باشا) يعلم بهذه النية من جانب القصر ؟ ذلك ما لا أعلمه ، وما لم أفكر فى سؤال حسنين (باشا) عنه ، لأن الظرف الذى جرى فيه هذا الحديث بينى وبين رئيس الديوان كان قد باعد بين بدوى (باشا) ورياسة الوزارة .

وقد رحب الوزراء جميعاً ورحبت معهم باختيار بدوى (باشا) وزيراً للمالية واعتبرنا ذلك كسباً للوزارة عظيماً . وهنأت أنا سرى (باشا) حين طالعنى بهذا النبأ تمهيداً لصدور المرسوم بتنفيذه . وقد اعتبر المثقفون فى مصر جميعاً هذا التعيين نصراً لسرى (باشا) لأن علم بدوى (باشا) ومكانته كان لهما فى نفوسهم تقدير بالغ غاية السمو .

واجهت الوزارة بعد تولى بدوى (باشا) منصبه فيها مشكلة من مشاكل الفقه الدستورى كان للرأى الذى انتهى إليه فيها آثار بعيده فى حياة مصر البرلمانية من بعد . ومنشأ هذه المشكلة أن مجلس الشيوخ كان يحل موعد تجديده النصفى فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ ، فينتخب النصف من أعضائه المنتخبين ، ويعين النصف من المعينين . ولما كان المجلس قد انتخب كله فى ٧ مايو سنة ١٩٣٦ فقد وجب إجراء القرعة التى يتعين بها من يخرجون من أعضائه ومن يبقون منهم . وكان واجباً أن تجرى هذه القرعة قبل ٧ مارس سنة ١٩٤١ ليتسنى إجراء الانتخابات للتجديد النصفى قبل ستين يوماً من انتهاء مدة الأعضاء الذين يخرجون بالقرعة . وقد رأى سرى (باشا) بمشورة بدوى (باشا) ، أن الخير فى عدم إجراء الانتخابات بحجة قيام الحرب وعدم تعريض البلاد إلى هزة لا تتفق وما يقتضيه المجهود الحربى من طمأنينة الأمن واستتباب السكينة فى ربوعها . ولعل سرى (باشا) قدر كذلك أن عدم إجراء الانتخابات للشيوخ يكون سابقة تطوع له عدم إجراء الانتخابات للنواب فى سنة ١٩٤٣ . على أنه لم يقل بطبيعة الحال من ذلك شيئاً . وما كان له أن يقوله والفصل التشريعى لمجلس النواب مستمر إلى سنتين أخريين لا يعلم أحد ما يحدث خلالهما . وقد أفتى بدوى (باشا) بأن تأجيل الانتخاب لمجلس الشيوخ لا يقتضى تأجيل التعيين محل الأعضاء المعينين الذين انتهت مدتهم أسوة بزملائهم المنتخبين ، فخروجهم وتعيين غيرهم مكانهم لا يترتب عليه أى إضرار بالمجهود الحربى . لذلك صدرت الفتوى بإجراء القرعة للمعينين بعد أن تجرى القرعة للمنتخبين .

وقد اعترض ممثلو حزب الوفد فى مجلس الشيوخ على هذه الفتوى بأن عدم إجراء الانتخاب يقتضى عدم إجراء التعيين ، لأن الحكمة فى التعيين سد الفراغ الذى لا تسده الانتخابات ، سواء فى الكفايات التى يحتاج المجلس إلى توافرها فيه ، أو فى توازن الأحزاب بالمجلس .

وكان لحزب الوفد فى مجلس الشيوخ يومئذ عدد من الأعضاء إذا انضم إليه فريق محترم من المستقلين تكونت أغلبية تناهض الحكومة . وقد اعتمد حزب الوفد فى مقاومة

فكرة الحكومة على نفور الأعضاء جميعاً من القرعة حرصاً منهم على بقاء عضويتهم فى المجلس ، وخشية كل منهم أن تؤدى القرعة إلى خروجه منه . على أن الوزارة أعلنت بلسان رئيسها أنها ستجرى القرعة إذا لم يقم المجلس بإجرائها ، وعللت ذلك بأنها لا تستطيع أن تجارى المجلس فى تعطيل حكم من أحكام الدستور . وكذلك كانت المعركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالغة غاية العنف .

وخشى المجلس ، وعلى رأسه محمد محمود خليل (بك) أن تقوم الحكومة بإجراء القرعة ، وأن تعين أعضاء محل الذين تخرجهم القرعة ، وأن تنفذ ذلك بسلطان القانون ؛ وأن تكون هذه سابقة تستند إليها الحكومات من بعد ، فرأى أن يتولى إجراء القرعة بنفسه ، ونزل بذلك على رأى الوزارة . وأجريت القرعة وعينت الحكومة أعضاء فى المحال التى خلت نتيجة للقرعة ، وأحيل مرسوم التعيين إلى لجنة تحقيق صحة العضوية بالمجلس ، وأقر المجلس صحة عضوية الأعضاء الجدد ، وانتهت بذلك هذه المشكلة ، ثم تجددت من بعد فى أدوار متعاقبة يرى القارئ صورها فى مواضعها من هذا الكتاب .

كانت وزارة سرى (باشا) تواجه من العقبات ما رأيت . ولم ينجها من هذه العقبات أنها اطمأنت فى مجلس الشيوخ إلى أغلبية توافرت لها من التعيينات الأخيرة . فقد بدأ حزب الوفد يرى فى هذه التعيينات تحدياً له ويفكر فى حمل رجاله من أعضاء المجلس على الاستقالة منه ، لأن التعيينات الأخيرة استبعدت جميع الوفديين الذين أخرجتهم القرعة ولم تعد سوى الأستاذ يوسف أحمد الجندى . ولو أن ذلك حدث لأحدث رجة لا ريب . لكن سرى (باشا) كان مطمئناً إلى أنه لن يحدث ، اعتماداً على تشبث الأعضاء بعضويتهم ، وعلى قبول الأستاذ يوسف الجندى عضويته الجديدة وشكره للملك حين تلاوة مرسوم التعيين على هذا العطف الكريم .

على أن هذه الطمأنينة لمجلس الشيوخ لم تبعث إلى نفس سرى (باشا) ما يماثلها بالنسبة لمجلس النواب . فقد كانت الهيئة السعدية لا تفتأ الحين بعد الحين تثير أمام الوزارة من العقبات عن طريق الأسئلة والاستجوابات ما يقتضى الحذر ويستوجب التفكير . وقد أشرنا من قبل إلى بيان الدكتور ماهر (باشا) فى أمر الحصانة البرلمانية . وكنا نرجو أن يؤدى اشتراك بدوى (باشا) فى الوزارة إلى التغلب على هذه الصعوبات ، وأن تتحقق النتيجة التى كان سرى (باشا) وكنا جميعاً نتوقعها . لكن ذلك لم يحدث . فقد تبين بعد زمن غير طويل أن هذا العالم الجليل والفقيه الدستورى الممتاز أسمى تفكيراً وأشد اعتزازاً بنفسه من أن

ينزل على حكم الضرورات البرلمانية فى مصر . فهو قوى الشعور بالأرستقراطية العقلية وقد بلغ منها المكان الأرفع . وقد حال شعوره هذا دون انسجامه مع البرلمانيين ، ومع أعضاء مجلس النواب خاصة . لذلك لم يكن بد من أن يبحث سرى (باشا) عن وسيلة أخرى يتقى بها مهاجمة البرلمان له مهاجمة قد تزعزع ثقة السلطات العليا بقدرته على مواجهة الموقف والمحافظة بنجاح على الهدوء والسكينة اللازم توافرهما فى البلاد لطمأنينة المجهود الحربى البريطانى .

وزاد سرى (باشا) شعوراً بدقة الموقف حادث وقع وأثار فى البلاد دوياً وضجة . سافرت فى الأيام الأخيرة من شهر مايو سنة ١٩٤١ إلى رأس البر أهيئ مكان اصطياف وقضيت بها ثلاثة أيام . وفى صباح اليوم الذى اعتزمت فيه العودة إلى القاهرة أبلغنى الحاجب المرافق لى أنه سمع أن عزيز (باشا) المصرى سافر خفية بطائرة حربية يريد الذهاب إلى الألمان . ولم أصدق الخبر لأول ما سمعته ؛ واتصلت تليفونياً من رأس البر بمحافظ دمياط أستوثق منه . وأخبرنى الرجل أنه بلغته مثل هذه الأنباء ، وأنه سيتصل بالقاهرة للتثبت منها .

فلما بلغت دمياط لقيته فأنبأنى أن عزيز (باشا) المصرى وضابطاً طياراً استقلا ليلاً طائرة عسكرية من القاهرة وقاما بها يريدان جهة غير معلومة ، وأن الطائرة اصطدمت بأسلاك التليفون عند قليوب فهبطت إلى الأرض واضطر راكباها لمغادرتها وللفرار هرباً إلى حيث لا يعلم أحد ، وأن مجلس الوزراء منعقد بعد الظهر من هذا اليوم ليتداول فى الحادث ، وأنه خوطب من القاهرة كيما يتصل بى لأحضر اجتماع مجلس الوزراء .

وعدت مسرعاً إلى القاهرة وحضرت اجتماع المجلس فألفيت سرى (باشا) والوزراء جميعاً فى حيرة ، ورأيتهم يخشون أن يكون لما حدث نتائج بعيدة الأثر . فعزيز (باشا) المصرى هو الذى تولى رياسة أركان حرب الجيش المصرى فى وزارة على (باشا) ماهر وكان متهماً بميله الواضح للألمان . فلما تولت وزارة سرى (باشا) أعفته من منصبه . وكان طبيعياً ، وذلك الرأى فيه ، أن يراقب مراقبة دقيقة ؛ فكيف استطاع مع ذلك أن يدبر وسيلة للفرار من غير أن يعلم بهذا التدبير أحد ؟ وأين ترى يكون قد اختفى ؟ وما هى الإجراءات التى يمكن أن تتخذ فى شأن من يروجون الدعايات لمصلحة ألمانيا ؟ تداول المجلس فى هذا وفى مثله وانتهى بأن ترك الأمر لرئيس الوزارة بوصفه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية يتصرف فيه بحكمته وحسن تدبيره .

ازداد سرى (باشا) بعد هذا الحادث اقتناعاً بضرورة تدعيم الوزارة . لكنه لم يكن يستطيع أن يفاتح أحداً فى هذا التدعيم قبل أن يعثر على عزيز (باشا) المصرى وأن يتخذ

معه إجراء يعيد الطمأنينة إلى مقدرته على معالجة شئون الدولة فى الأوقات العصيبة المحيطة به بالحزم والحكمة . لهذا وجه كل جهده للبحث عن الفارين واعتقالهما .

ولم يكن هذا يسيراً . فقد كان الجمهور يحيط عزيز (باشا) بعطف يتعذر معه الاستعانة بمعلومات هذا الجمهور لاقتفاء آثار الرجلين ومعرفة المكان الذى اختفيا فيه . وبعد أسابيع استطاع البوليس السياسى أن يتأكد أنهما موجودان بمنزل بإمبابة ، وأن يحيط بالمنزل ، وأن يقبض عليهما . وأصدر سرى (باشا) أمره باعتقالهما .

واطمأن رئيس الوزارة إلى نجاحه هذا وعاد يفكر فى تدعيم وزارته . وكان السعديون ، وعلى رأسهم الدكتور أحمد ماهر (باشا) ، قد أيقنوا أن سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب قد استقرت فى النفوس وقد رضيها الإنجليز فلم يبق مستطاعاً مناوأتها . لذلك رأى سرى (باشا) أن يشركهم فى الوزارة حتى تزول كل مخاوفه البرلمانية . ولم أقف على ما بذله من جهد لبلوغ هذه الغاية . لكنه لقينى متهللاً فى أحد الأيام من أخريات شهر يوليو وأخبرنى بأنه اتفق مع السعديين على أن يشتركوا فى الحكم . ولم أجد بذلك بأساً ، واكتفيت بأن سألته : أأطلع عبد العزيز فهمى (باشا) ، رئيس حزبنا ، على ما هو مقدم عليه . وأجابنى بأنه فعل . وعدلت الوزارة واشترك فيها السعديون فى أول أغسطس سنة ١٩٤١ .

ولم يكن اشتراك السعديين فى الوزارة عجباً . فقد كانت أطوار الحرب فى ليبيا خير شاهد على أن الإيطاليين لن يستطيعوا التقدم فى أرض مصر ، فلم يكن للتفكير فى دخول مصر الحرب ضدهم ما يسوغه . فقد أعلنت إيطاليا الحرب على إنجلترا فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ، وقد كان لها من القوات فى ليبيا ، بقيادة الجنرال جراتسيانى ، ما يمكنها من اقتحام الأراضى المصرية والتقدم فيها . لكن عاماً كاملاً انقضى من ذلك التاريخ وقواتها عاجزة عن مواجهة القوات البريطانية أو التقدم إلى مرسى مطروح . بل لقد كانت هذه القوات لا تلبث أن تتقدم إلى سيدى برانى أو إلى ما حولها حتى تتراجع من جديد إلى قواعدها فى برقة . لا تثريب على السعديين إذن أن يشتركوا فى وزارة سياستها تجنيب مصر ويلات الحرب ، ما دامت هذه الحرب بعيدة عن مدنها وأراضيها المأهولة ، وما دامت القوات التى أعدها موسوليني للدخول إلى مصر تتراجع ولا تتقدم ، وتدع المصريين مطمئنين إلى سلامتهم وإلى عجز هذه القوات عن اقتحام ديارهم عليهم .

هذا إلى أن القوات المصرية المرابطة بالصحراء الغربية على الدروب التى يخشى تقدم

الإيطاليين منها إلى أرض مصر كانت مستعدة لصد هذا التقدم إذا حدثت جراتسيانى نفسه بالإقدام عليه .

وانقضى الصيف كما انقضى الربيع والشتاء قبله والحرب لا تزيد على مناوشات يتخطى الإيطاليون بها حدود برقة ثم يرتدون منهزمين أمام القوات البريطانية فيبلغ ارتدادهم بعض الأحايين حتى ليظن الإنسان أنهم سيخرجون من ليبيا كلها وأنهم قضى عليهم القضاء الأخير .

وفضت الوزارة الدورة البرلمانية ثم افتتحت الدورة العادية التى تليها يوم الخميس الذى يسبق السبت الثالث من نوفمبر .

وفى هذه الأثناء بدأت الأنباء ترد بأن قوات ألمانية نزلت ليبيا وعلى رأسها القائد الألمانى الظافر الجنرال رومل لتنقذ القوات الإيطالية من الهزائم التى حلت بها . وكان هذا القائد قد أقام بمصر زمناً من قبل عرف فيه الصحراء ودروبها ، ولذلك حسب القواد البريطانيون فى مصر لتطور الحرب فى الصحراء الغربية وقدروا أنها قد تتغير وجهتها وقد يواجهون فيها غير ما واجهوا خلال الأشهر الطويلة التى تتابعت منذ دخلت إيطاليا الحرب . وقد أثبتت الحوادث أنهم لم يكونوا مخطئين فى حسابهم ، وأن ما قاموا به من مضاعفة استعدادهم فى مصر ومن اقتحام ليبيا وطرد الجيش الإيطالى إلى داخلها ووضع يدهم على بعض مناطقها وتحصين طائفة من موانئها ، وتحصين ميناء طبرق خاصة ، قد كان له ما يسوغه . فقد بدأ رومل يقاوم قوات الحلفاء فى ليبيا مقاومة عنيفة ، وقد أخذ يتغلب عليها فى مواقع كان يظن أنها من المنعة بما يمكنها من أن تقاوم كل محاولة للاستيلاء عليها كما قاوم حصن ڤردان الفرنسى فى الحرب العالمية الأولى .

وليس من غرضى أن أصف فى هذا الفصل كيف انتصر المحور بقيادة رومل على الحلفاء فى بير حكيم وفى طبرق وفى غيرهما من المواقع الحصينة التى استولت عليها القوات البريطانية من الإيطاليين ، فتصوير الوقائع الحربية لا يدخل فى نطاق هذا الكتاب . وحسبى أن أذكر أن انتصار القوات الألمانية بقيادة رومل واستيلاءها على هذه المواقع التى حصنها البريطانيون بث فى نفوس أهل مصر الاعتقاد بأن رومل لا يقهر ، وزاد نظرية تجنيب مصر ويلات الحرب ثباتاً فى النفوس ، وأدخل فى روع الكثيرين أن مصير الحرب سيتقرر عما قريب على أرض مصر .

لم يفت هذا الشعور المصرى تقدير الإنجليز ، بل زادهم حساسية على حساسيتهم وجعلهم يتنطسون فى كل ناحية يتوقعون فيها الخطر ، ويذكرون مرة أخرى أن صاحب العرش

محورى الهوى ، وأن فى خدمته طائفة من الإيطاليين يتجسسون لحساب المحور . ثم إنهم اتجهوا إلى ناحية الفرنسيين الذين يؤيدون حكومة المارشال بيتان ، ولا يناصرون « فرنسا الحرة » . فمنذ ألقت فرنسا سلاحها وعقدت الهدنة مع ألمانيا فى يونيو سنة ١٩٤٠ اصطفَت إنجلترا الجنرال ديجول وفرت به إحدى طائراتها إلى لندن فألف هناك حكومة فرنسية دعاها حكومة « فرنسا الحرة » وأعلن أنه لا يقر هدنة المارشال بيتان ، وأن فرنسا لا تزال فى حرب مع ألمانيا . وقد تألفت فى مصر وفى غير مصر هيئات باسم « فرنسا الحرة » تعضد ديجول ، ثم بقى بعض الفرنسيين فى مصر وفى غير مصر يؤيدون المارشال بيتان وحكومة فيشى . هؤلاء كانوا موضع ريبة من السلطات البريطانية ، وكانت الريبة تبلغ فى شأن بعضهم مبلغ الاتهام .

من هؤلاء مسيو ريمون مستشار الفنون الجميلة بوزارة المعارف . فقد اتهمه البريطانيون بأنه يبالغ فى مناصرته للمارشال بيتان ويدعو له ضد « فرنسا الحرة » . وقد حدثنى سرى (باشا) فى شأنه فطلبت الرجل فى مكتبى وخاطبته فيما ينسب إليه فلم يخف أنه يناصر حكومة فيشى ، وأنه وهو الجندى القديم الذى خاض غمار الحرب العالمية الأولى يعرف واجبه لوطنه كما يعرف أن عليه لمصر واجباً ألا يقوم فيها بنشاط سياسى يخالف اتجاه حكومتها . وذكر أنه لا يقوم بأى نشاط من هذا القبيل ، ولكنه لا يستطيع إخفاء رأيه فى سياسة بلاده . وإبداء الرأى ليس نشاطاً سياسيًّا . وإنما النشاط السياسى أن تدعو إلى الرأى لتكسب له أنصاراً يعاونوك على نشاط مقصود به إلى تأثير هذا الرأى فى مجرى الحياة العامة . أما وهو لا يعمل لشىء من ذلك ولا يزيد على إظهار رأيه لمن سأله عنه فلا جناح عليه فيما يفعل .

أبلغت هذا الحديث إلى سرى (باشا) . لكن السلطات البريطانية لم تقتنع به ولم تقنع بما دون اعتقال الرجل فاعتقل .

* * *

بلغنى فى النصف الأخير من ديسمبر أن مركز عبد الحميد بدوى (باشا) فى الوزارة غير ثابت وأنه سيضطر إلى الاستقالة . وزارنى سرى (باشا) فتحدثنا فى هذا الشأن حديثاً أيقنت منه أن الأمر جد ، وأن سرى (باشا) لا يستطيع تعضيد وزير المالية للبقاء فى منصبه ، برغم ما بين الرجلين من صداقة ، وبرغم تقديرنا جميعاً لبدوى (باشا) ولكانته . وزرت بعد ذلك أحمد حسنين (باشا) ، رئيس الديوان الملكى ، وحدثته فى الأمر فألفيته فى مثل موقف سرى (باشا) ، بل زاد على ذلك أن ذكر لى أن بدوى (باشا) كان منظوراً إليه فى القصر على أنه خلف لسرى (باشا) فى رياسة الوزارة ، وأنه هو — حسنين (باشا) — يأسف

لأن اضطرار بدوى (باشا) للتخلى عن منصب وزير المالية لم يبق معه مجال للتفكير فى رياسته للوزارة .

وسافر الملك إلى أسوان فى الأيام الأخيرة من ديسمبر وسافر فى معيته جمع من رجال حاشيته كما سافر رئيس الوزراء إلى هناك . وسافرت أنا كذلك أمضى بهذا المشتى البديع أياماً ، فكنت أسمع من الأحاديث عن استقالة بدوى (باشا) ما جعل كل رجاء فى تلافيها غير ممكن . وبالفعل قدم بدوى (باشا) استقالته إلى رئيس الوزراء وبقى أن تعرض على مجلس الوزراء ليبت فيها .

وعدنا إلى القاهرة واجتمع مجلس الوزراء بها يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٢ فكانت استقالة وزير المالية أول ما عرض عليه . وقرر المجلس قبول الاستقالة بغير مناقشة ، لأن الوزراء جميعا كانوا يعلمون أن لا جدوى من المناقشة . وبعد أن نظر المجلس الأعمال العادية الواردة فى جدول أعماله عرض علينا رئيس الوزراء أن تقطع مصر علاقاتها بحكومة ڤيشى الفرنسية . ولم يكن أحد منا يتوقع أن يعرض يومئذ هذا الموضوع الذى تأجل من قبل غير مرة وإن كنا نعلم أن إنجلترا أصبحت غير مستريحة لاتصال علاقات مصر بفرنسا الرسمية .

عرض رئيس الوزراء قطع العلاقات بحكومة ڤيشى ، فاعترض مصطفى عبد الرازق (باشا) وزير الأوقاف بأننا قبلنا استقالة وزير المالية فى هذه الجلسة ، وليس يدرى أحد ما يترتب على هذه الاستقالة من أثر فى حياة الوزارة كلها ، وطلب لذلك إرجاء النظر فى قطع العلاقات مع فرنسا . وأجابه رئيس الوزراء فى عنف : يجب أن نبت اليوم فى هذا الموضوع ، ومن لم يعجبه ذلك فله أن يتصرف بما يشاء . ولم تعجبنى هذه اللهجة فى الإجابة ، فقلت : إننى وزير المعارف ، ولنا فى فرنسا عشرات بل مئات من أبنائنا الطلاب يجب أن نرعى مصلحتهم ، وقطع العلاقات يضر بهم ضرراً بليغاً . فسيتعذر عليه أن نرسل لهم مرتباتهم فكيف يعيشون ؟ وستعاملهم السلطات الفرنسية فى المناطق غير المحتلة والسلطات الألمانية فى المناطق المحتلة معاملة قاسية ربما ناء الكثيرون منهم بآثارها . أفلا يجب أن نتريث حتى ندبر لهؤلاء الأبناء أمورهم ؟ . . وأجاب سرى (باشا) فى غير عنف ولا حدة : اطمئن وزير المعارف إلى أن أبناءنا هناك لن يصيبهم مكروه ، وسترعى مصالحهم خير رعاية ؛ وأنا أطرح موضوع قطع العلاقات على حضراتكم للتصويت . ومع ما كنت ألمحه على وجوه كثيرين من زملائى من تردد فى المناقشة التى دارت بين وزير الأوقاف وبين رئيس مجلس الوزراء ، وبينى وبين رئيس مجلس الوزراء ، لقد تولتنى الدهشة حين رأيتهم جميعاً يوافقون على قطع العلاقات مع

حكومة ڤيشى . وقد امتنعت وامتنع مصطفى (باشا) عبد الرازق عن التصويت .

لم أتوقع أن يكون لهذا القرار من الآثار العميقة القريبة والبعيدة بعض ما حدث . لكننى فوجئت بعد قليل من مغادرتى مجلس الوزراء بحسنين (باشا) يطلبنى فى التليفون ويرجونى أن أمر به . وذكرت له أننى مضطر للذهاب بعد الظهر إلى مجلس النواب فألح فى ضرورة التقائنا بأسرع ما يمكن . وقابلته فى منزله فأدهشنى أنه عرف بالتفصيل ما دار فى مجلس الوزراء ، وما قاله مصطفى (باشا) عبد الرازق ، وما أجاب به رئيس الوزراء ، وما قلته أنا ، وما أبداه بعض الوزراء من ملاحظات لم تغير من موافقتهم على طلب سرى (باشا) طلباً لم يخف على أحد أن إنجلترا هى التى أصرت عليه . وكان الملك متغيباً إذ ذاك عن القاهرة فى منطقة البحر الأحمر ، وكان غيابه بعض ما دعا حسنين (باشا) لطلب مقابلتى . قال : أنت تعلم أن الملك ليس هنا الآن وأنه لم يستشر فى هذا القرار الذى وافق عليه مجلس الوزراء . والسفراء والوزراء فى البلاد الأجنبية يمثلون الملك فلا يجوز التصرف فى أمرهم قبل عرض الأمر عليه . وقرار قطع العلاقات مع حكومة ڤيشى معناه استدعاء وزيرنا فى فرنسا . وأنا أعلم أن الملك لن يرضى عما حدث . فهل لك أن تجد حلا لهذه المشكلة قبل أن ينشر قرار مجلس الوزراء ؟ ! قلت : أحسب الرجوع فى قرار مجلس الوزراء رجوعاً مطلقاً غير ممكن. فكما عرفت أنت هذا القرار فقد عرفته السفارة البريطانية لا ريب ، وبخاصة أن إلحاح سرى (باشا) فى صدور القرار اليوم معناه أن الإنجليز طلبوا ذلك إليه . والرأى عندى أن نخفف من صيغة القرار وأن نجعله وقف العلاقات مع حكومة فيشى بدل أن يكون قطع هذه العلاقات . فوقف العلاقات معناه إمكان إعادتها من غير حاجة إلى مفاوضات جديدة ، كما أن وقف العلاقات من جانب مصر لا يقتضى إبعاد وزير فرنسا المفوض فى مصر .

اغتبط رئيس الديوان بهذا الاقتراح ورجانى أن أقنع به سرى (باشا) لأول ما ألقاه فى البرلمان قبل انعقاد مجلس النواب . وقصدت إلى غرفة رئيس الوزراء أول ما وصلت البرلمان فإذا بسرى (باشا) يلقانى بقوله : نعم يا سيدى . لقد أوقفنا العلاقات مع حكومة قيشى ولم نقطعها . إذ ذاك علمت أن رئيس الديوان اتصل به وأبلغه اقتراحى ، وأنه رضيه : فلم يبق من حاجة لأن أقنعه به .

وعاد الملك من رحلته فى الصحراء والبحر الأحمر بعد ثلاثة أيام ، ثم إذا الصحف تنشر أن صليب سامى (باشا) وزير الخارجية ، اعتكف فى منزله لوعكة خفيفة . وسألت أصدقاء صليب (باشا) من زملائى الوزراء عما به فعلمت أن لا وعكة به ، وأن رئيس الديوان

أبلغه أنه هو الوزير المسئول عن علاقات مصر الدولية ، وأن واجبه كان يقتضيه أن يعترض ما طلبه رئيس الوزراء من قطع العلاقات مع حكومة فيشى . أما ولم يفعل فليلزم داره . وأبلغ صليب باشا سامى ما حدث إلى رئيس الوزراء وأبدى استعداده ليقدم استقالته من منصبه فطلب إليه سرى (باشا) ألا يفعل ، وأن يترك له الأمر يسويه مع الملك .

عرف الإنجليز ما حدث مع وزير الخارجية واعتبروه عملا غير ودى وأبلغوا رأيهم ذاك إلى سرى (باشا) . وشعر سرى (باشا) ، وهو مستشار الملك الأول ، بجسامة التبعة الملقاة على عاتقه ، وذكر ما حدث من قبل لشاه إيران رضا بهلوى حين نحاه الحلفاء عن عرشه وأبعدوه إلى جزيرة سيشل وأقاموا ابنه الشاب محمد رضا بهلوى على العرش مقامه ، وخشى أن تفاجأ مصر بمثل هذه المفاجأة التعسفية وهو رئيس وزرائها ، وبينه وبين الملك فاروق إلى جانب ذلك ما بينهما من رابطة النسب . وقد أفضى إلى بمخاوفه هذه وأخبرنى أنه صارح الملك بها وأشار على جلالته بقبول الأمر الواقع ، وبعودة صليب سامى (باشا) لمباشرة عمله بوزارة الخارجية . وحسب سرى (باشا) أن الملك اقتنع بحجته فأخبر صليب (باشا) بأن المسألة سويت ، وطلب إليه أن يعود لمباشرة عمله بوزارة الخارجية . وعاد صليب (باشا) بالفعل يباشر عمله فى الوزارة . لكنه لم يلبث على ذلك غير يومين ثم اتصل به رئيس الديوان من جديد وأعاد عليه ما كان قد ذكره له وطلب إليه أن يكف من جديد عن الذهاب إلى الوزارة ، فكف الرجل واعتكف فى بيته .

ما سر هذه التطورات ؟ لقد كان رومل يتقدم بجيوشه فى أرض مصر بعد أن طرد قوات الحلفاء من ليبيا . وقد اجتاز سيدى برانى إلى مرسى مطروح وعسكر بها وأصبح على ثلثمائة كيلو متر من الإسكندرية . أيكون لهذا التقدم أثر فى هذا التطور ؟ لكن الحلفاء الذين طردوا من ليبيا قد فتح أمامهم باب جديد للأمل . لقد أعلن هتلر الحرب على روسيا فى ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وقد ابتهج الحلفاء بما حدث من ذلك أشد الابتهاج . ففتح جبهة جديدة تحارب فيها ألمانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات إنجلترا وفرنسا الحرة فى مصر ، وبخاصة بعد أن عجز الألمان عن اقتحام إنجلترا ، ثم بعث هتلر رسوله « هيس » يعرض الصلح على الإنجليز فاعتقلوه . ألا يدعو ذلك أولى الرأى فى مصر للتفكير وعدم الاندفاع ؟ أم أن تقدم الألمان السريع فى روسيا وتراجع القوات السوفييتية أمامهم ضاعف الاعتقاد فى نفوس الذين كانوا يحسبون ألمانيا لا تقهر ثباتاً وقوة ؟ ! الحق أن بعض الوزراء أنفسهم كانوا يميلون إلى هذا الرأى ، وكان بعضهم يجاهر به مجاهرة نبه رئيس الوزراء أصحابها

إلى أنها لا تتفق مع دقة الموقف وخطورته . أياً ما كان الأمر لقد بدأ سرى (باشا) يشعر بحرج مركزه ، وقد فاتحنى غير مرة بأنا على أبواب مغامرة خطيرة النتائج .

واتصل بى حسنين (باشا) إذ ذاك غير مرة وأخذ يسألنى رأيى فى الموقف . وفهمت منه أن وزارة سرى (باشا) لم يبق لها حظ من البقاء بعد أن قطعت علاقات مضر مع حكومة فيشى فى غياب الملك عن القاهرة . فقد اعتبر الملك هذا التصرف تجاوزاً من الوزارة لحقها الدستورى فيه مساس بحقوقه . وأشرت عليه بأنه إذا لم يكن بد من تنحى وزارة سرى (باشا) عن الحكم فخير ما يعالج به الموقف الدقيق الذى تتخطاه البلاد أن تتألف فيها وزارة قومية تضم الأحزاب جميعاً ، يرأسها النحاس (باشا) أو يرأسها غيره . فهذه الوزارة هى وحدها التى تستطيع مواجهة الأحوال العالمية الدقيقة من غير أن تتعرض سيادة مصر وحرية أبنائها إلى الخطر .

ووافقنى حسنين (باشا) على هذا الرأى ، وفهمت فى بعض مقابلاتى اللاحقة لرئيس الديوان أن النحاس (باشا) فوتح فى الفكرة وقبلها بل رحب بها ، وأن تنحى وزارة سرى (باشا) عن الحكم ، برغم اطمئنان إنجلترا إلى المجهود الحربى فى عهدها ، لن يحدث فراغاً ولن تكون له أية نتيجة تخشى عواقبها .

على أن ما كان سرى (باشا) ينقله إلىّ من أنباء الإنجليز لم يكن يبعث إلى النفس مثل هذه الطمأنينة . لقد كان ينبئنى أنه يتمنى لو استطاع أن يستقيل ، وأنه لم يكن يتردد فى تقديم استقالته لولا مخاوفه من نتائج تقديمها . وقد فاتحنى فيما يجول بخاطره من ذلك ورغب إلىّ فى أن أزور الدكتور أحمد ماهر (باشا) بمنزله وأن أتداول وإياه الرأى فى الموقف . وكان أحمد ماهر (باشا) معتكفاً إذ ذاك فى داره لشلل خفيف أصاب الجانب الأيسر من وجهه ؛ فزرته وأفضيت إليه بتفكير سرى (باشا) فى الاستقالة وطالعته بأسباب هذا التفكير . وكان كثيرون يظنون أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) سيخلف سرى (باشا) فى رياسة الوزارة ، لأن رأيه فى موقف مصر من الحرب يرشحه لهذه الرياسة . وقد رجانى بعد أن تبادلنا الحديث فيما ذكرته أن أرجو سرى (باشا) ألا يتعجل بتقديم استقالته ، فقد تتطور الحوادث على نحو يعود به وبالوزارة كلها إلى الطمأنينة للاضطلاع بالحكم على وجه منتج . وعلم سرى (باشا) بعد أيام من ذلك أن مستر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية ، زار الدكتور ماهر (باشا) بمنزله ، وكانت الأمور قد ازدادت شدة ، فرغب إلى كرة أخرى أن أتداول مع ماهر (باشا) فى أمر استقالة الوزارة . وكنت أشعر شعوراً قوياً أننا فى الأيام الأخيرة لعهد

وزارى غير محسود . مع ذلك حاول الدكتور ماهر (باشا) ، بكل ما أوتيه من قوة الإقناع ، أن يحملنى على رجاء سرى (باشا) ألا يتعجل بتقديم استقالته . فلما أبلغت سرى (باشا) ما حدث قال :

– أتراه يريدنى على احتمال هذا الموقف التعس حتى يشفى فيتولى هو الوزارة خلفاً لى .

وسألته ألديه معلومات ترجح عنده هذا الظن ، فأخبرنى بأسلوبه الهندسى أن ذلك ممكن ٢٠ ٪ ؛ أما الثمانين فى المائة الأخرى فترجح أن النحاس (باشا) هو الذى سيتولى الوزارة .

كنت فى هذه الآونة ألتقى بحسنين (باشا) أبادله الرأى فى تطورات الموقف ؛ وكان يبدو وقتاً ما مطمئناً كما قدمت ، اقتناعاً منه بأن النحاس (باشا) يقبل تأليف وزارة قومية . وكان اطمئنانه هذا يدعوه إلى الابتسام إذ ذكرت له مخاوف سرى (باشا) ابتساماً معناه أن حرص سرى (باشا) على منصبه هو الذى يدعوه لتجسيم الأمر وتهويل نتائجه . على أننى ألفيته يوماً غير مطمئن من ناحية الإنجليز وموقفهم إلى حد جعله عميق التفكير بادى التوجس . وفيما نحن نتحدث عَنَّ له خاطر فأدار تليفونه وتحدث إلى إنجليزى فى السفارة وطلب إليه أن يعين موعداً يلتقيان فيه . فلما فرغ من حديث شعرت فى أثنائه أنه لا يوجب الطمأنينة ولا الابتسام سألته عن الرجل من هو ، فذكر اسمه ثم قال : هو صديق من عهد الدراسة فى اكسفورد . وقد كان بعد ذلك محامياً ، وكان صديقاً وفياً للملك إدوارد الثامن . وقد بقى إلى جانبه أيام محنته حين ثار به أسقف كانتربرى وثارت به الحكومة البريطانية وانتهى به الأمر إلى التنازل عن العرش واعتزال الملك . وصديق هذا هو الذى كتب لإدوارد الثامن وثيقة الاعتزال .

وقلت بعد أن أتم حديثه : أرجو أن تكون أحسن حظًّا مع الملك فاروق مما كان صديقك مع الملك إدوارد .

واستاء الرجل لدى سماعه هذه العبارة وقال فى لهجة عصبية : فال الله ولا فالك يا شيخ .

ترى أكان الإنجليز فى مصر يرقبون الحوادث متفرجين ؟ أم أنهم كان لهم نشاط يواجه نشاط السلطات المصرية ؟ لم أكن أعلم من أمرهم غير ما كان يحدثنى به سرى (باشا) ، وغير القليل الذى كنت أقف عليه من خلال أحاديثى مع حسنين (باشا) . لكننى علمت من بعد أنهم أرسلوا رسولا إلى النحاس (باشا) ، وكان يمضى أياماً بالأقصر ، يطلبون إليه أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة فى تأليفها . أما وقد خوطب النحاس (باشا)

قبل ذلك من قبل القصر فى تأليف وزارة قومية تضم الأحزاب المصرية كلها ، فقد أصبح له الخيار بين قبول هذا العرض المصرى ، وبين هذه الحرية التى تركها له الإنجليز وأظهروا معها أنه يستطيع إن شاء أن يؤلف وزارته وفدية صرفاً .

لم تغب هذه التطورات عن علم الجمهور طويلا . وكيف تغيب عنه ولطائفة من الساسة مصلحة كبرى فى ضعضعة مركز الوزارة . والجمهور المصرى – وبخاصة جمهور القاهرة – حساس يتأثر بمثل هذه المواقف ، وهو إلى جانب حساسيته سريع إلى البرم بأية وزارة تقضى فى الحكم ما يزيد على العام ، فهو يتربص بها الدوائر ويرجو أن تزول وقد علمت تجارب السنين هذا الجمهور أن البرلمان لم يسقط وزارة قط ، لأن وزارة لم تبق فى الحكم فصلا تشريعيًّا كاملا وإن أيدتها فى البرلمان أغلبية واضحة ، كما علمته أن حركات الاضطراب فى العاصمة هى التى تدفع الوزارة للاستقالة . وقد شجعت أنباء الحرب وتقدم الألمان فى أرض مصر على خلق جو ملائم لعناصر الاضطراب . لذا قامت المظاهرات تنادى نداءات عدائية ضد إنجلترا ، وذهب بعضها إلى السفارة البريطانية يلقى صيحات مهينة لهؤلاء الإنجليز الذين ينهزمون أمام الألمان ، وتنادى « تقدم يا رومل . إلى الأمام يا رومل » إيذاناً بسخطها على الإنجليز واغتباطها بأن يسحقهم هذا القائد الألمانى الظافر .

أيقن سرى (باشا) أن لا مفر له بعد ذلك من أن يستقيل . فتأييد البرلمان لوزارته لم يبق سنداً كافياً لبقائها فى الحكم بعد أن فقدت رضا صاحب العرش عنها ، كما فقدت طمأنينة الإنجليز إلى مقدرتها على كفالة الطمأنينة فى البلاد صيانة للمجهود الحربى . وقبل أن يعرض أمر هذه الاستقالة على مجلس الوزراء أبلغ رئيس الديوان أول يوم من فبراير سنة ١٩٤٢ أنه سيرفع استقالة الوزارة فى الغد . وأبلغنى أنه فعل هذا حتى لا يؤخذ الملك على غرة ، وليكون لدى القصر الوقت الكافى لتدبر الموقف . وفى الغداة دعا مجلس الوزراء وأبلغنا أنه سيرفع استقالة الوزارة إلى الملك ، وتلا علينا نصها ، ثم سألنا رأينا فى المظاهرات القائمة وهل يقمعها بالقوة . وكان رأيى ورأى أغلبية المجلس ألا يبلغ القمع حد إطلاق الرصاص على المتظاهرين وإن بلغت المظاهرات من العنف أعظم مبلغ . فليس من حق وزارة مستقيلة أن تسفك دماً لأى اعتبار .

وخرجنا من جلسة الاستقالة والجو السياسى مبهم كل الإبهام ؟ تُرى من يؤلف الوزارة الجديدة ، وما موقف الإنجليز منها ؟ وما موقفهم من صاحب العرش فى أثناء تأليفها ؟ هذه وغيرها كانت مواضع استفهام لا يستطيع أحد الجواب عنها . ولذا وجب أن ننتظر .